# المحاضرة (35) الاشتغال

# أركان الاشتغال ، وشروط كل ركن

**اشتغال العامل عن المعمول**

**إن مضمر اسم سابق فعلا شغل \* عنه : بنصب لفظه ، أو المحل**

**فالسابق انصبه بفعل أضمرا \* حتما ، موافق لما قد أظهرا**

الاشتغال : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير " زيدا ضربته ، وزيدا مررت به " ومثال المشتغل بالسببي " زيدا ضربت غلامه " وهذا هو المراد بقوله : " إن مضمر اسم إلى آخره " والتقدير : إن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظا نحو " زيدا ضربته " أو بنصبه محلا ، نحو " زيدا مررت به " فكل واحد من " ضربت ، ومررت " اشتغل بضمير " زيد " لكن " ضربت " وصل إلى . الضمير بنفسه ، و " مررت " وصل إليه بحرف جر ، فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا ، وكل من " ضربت ، ومررت " لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على " زيد " كما تسلط على الضمير ، فكنت تقول : " زيدا ضربت " فتنصب " زيدا " ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره ، وتقول : " بزيد مررت " فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ، ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير .

وقوله " فالسابق انصبه - إلى آخره " معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة ، فيجوز لك نصب الاسم السابق ، واختلف النحويون في ناصبه : فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ، لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في " زيدا ضربته " : إن التقدير " ضربت زيدا ضربته " وما وافق معنى دون لفظ كقولك في " زيدا مررت به " : إن التقدير " جاوزت زيدا مررت به " وهذا هو الذي ذكره المصنف . والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي ، واختلف هؤلاء ، فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معا ، فإذا قلت : " زيدا ضربته " كان " ضربت " ناصبا ل‍ " زيد " وللهاء ، ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره ، وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى ، ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل .

\* \* \*

# المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه

**والنصب حتم ، إن تلا السابق ما \* يختص بالفعل : كإن وحيثما**

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ، أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والخامس :

ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : " والنصب حتم - إلى آخره " ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل ، كأدوات الشرط نحو إن ، وحيثما ، فتقول : " إن زيدا أكرمته أكرمك ، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه " ، فيجب نصب " زيدا " في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ، إذ لا يقع الاسم بعد هذه .

الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

**157 - لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي**

تقديره : " إن هلك منفس " ، والله أعلم .